المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

التصنيف التجاري

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الثاني والخمسون - ابريل/نيسان 2006 - السنة الخامسة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويـــات

مقدمـــــة 2

أولاً: لمحة تاريخية 3

ثانياً: التصنيفات الدولية لأغراض متعددة 4

ثالثاً: النظام المنسّق لتصنيف السلع (Harmonized System - HS) ... 6

رابعاً: الخطوات المتبعة لتصنيف السلع في جدول النظام المنسّق 10

خامساً: العرض المفصّل للتصنيف التجاري 12

المراجع 19

التصنيف التجاري

إعداد : أ. حسّان خضر

مقدمة

يقوم التصنيف بتجميع وتنظيم المعلومات بطريقة معنوية وترتيبية وفق نظام معياري يكون مفيداً لتحديد التشابه بين الأفكار، الأحداث، الأشياء أو الأشخاص. ويعني التحضير للتصنيف خلق مجموعة متكاملة ومنظمة من الفئات المتناسقة والموصفة بدقة، ومرتبة بشكل متسلسل وفقاً لأرقام وأحرف تستخدم لأجل ذلك. وعادةً ما يتم بناء التصنيف لغرض دعم تطبيق السياسات التنظيمية كأنظمة الجمارك وغيرها. والتصنيف التجاري، مثل أي تصنيف في مجالات أخرى، ينبغي أن يتم بالتوافق مع أحد الأنظمة المتبعة عالمياً لتصنيف وتبويب إحصاءات التجارة. ويخدم التصنيف التجاري عدة أغراض، أبرزها: الشؤون الجمركية والتدخل في استيعاب السلع الخارجية (مثل الحصص، الأسعار والعوائد الحكومية)، وسياسات التجارة الخارجية ولاسيما الاستيراد والتصدير وأنماط المواد المتداولة في التجارة الخارجية (مثل مواد خام، سلع نصف مصنعة أو مصنعة).

ويمكن تقسيم سياسات التصنيف الإحصائي إلى قسمين: سياسات الإحصاء أو التصنيف الوطني، وسياسات التصنيف أو الإحصاء الدولي. في ما يتعلق بسياسات التصنيف الوطني، فإنها تعتبر من مسؤولية الحكومة المحلية وأجهزة الإحصاء الوطنية التي تقوم باستحداث وتطوير تصنيف إحصائي وطني (National Statistical Classifications - NSCs) بغرض الاستخدام الداخلي. وبذلك يعتبر الجهاز الإحصائي المحلي هو الأمين أو القيّم على الإحصاءات

التصنيف يعني خلق مجموعة متكاملة ومنظمة من الفئات المتناسقة والموصفة بدقة، ومرتبة بشكل متسلسل وفقاً لأرقام وأحرف تستخدم لأجل ذلك.

الوطنية ومسؤولاً في الوقت عينه عن أنشطة التخطيط لتدريب مستخدمي التصنيف المحلي وتطوير ومراجعة التصنيف وضمان حسن عمله. أما التصنيف الدولي، فهو الذي تقوم المؤسسات الدولية بوضعه وتطويره لضمان التطبيق السليم للاتفاقيات الدولية وبهدف تطابق وتوحيد المعلومات الوطنية والدولية. وبالتالي، فإن التصنيفات الإحصائية الدولية (International Statistical Classifications - ISCs) تعتبر نتاج الاتفاقيات الدولية بين السلطات الوطنية المسؤولة عن الإحصاء في مجالات مختلفة. وتكون المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة (UN)، منظمة الجمارك العالمية (WCO)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، منظمة العمل الدولية (ILO) وغيرها من المنظمات هي الراعية للتصنيفات الإحصائية المختلفة.

هناك ثلاثة أنواع من التصنيفات، أولاً، التصنيف المرجعي (Reference Classification) وهو التصنيف الذي يحظى بقبول واسع وعريض ومن خلال اتفاقيات دولية، كما أنه مصادق عليه ومعتمد كنموذج عالمي (كالنظام المنسّق HS أو التصنيف المعياري للتجارة الدولية SITC وغيرها). ثانياً، التصنيف المشتق (Derived Classification) وهو التصنيف المشتق من التصنيف المرجع، حيث يتم وضعه من خلال إعادة توزيع أو تجميع بعض أجزاء التصنيف الأساس أو المرجع. مثال ذلك، التصنيف الموسّع للفئات الاقتصادية (BEC) المشتق من التصنيف المعياري للتجارة الدولية (SITC)، أو التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي (NACE) والمشتق من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC). وثالثاً، التصنيف المنسوب (Related Classification) والذي يهدف لتحقيق غرض معين أو لخدمة جهة معينة، مثل نظام التصنيف المعياري لأمريكا الشمالية (NAICs) والمتعلق بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC).

أولاً: لمحة تاريخية

صدر أول تصنيف دولي لسلع التجارة الخارجية عن عصبة الأمم المتحدة في عام 1938 وأطلق عليه آنذاك الجدول المصغّر (Minimum List)، وقد استند إلى المراجعة التي أجريت لمسودة المصطلحات الجمركية في عام 1937. ولكن منذ ظهور الجدول المصغّر، برزت تغيرات عدّة في كل من هيكل التجارة الدولية وحاجات الدول والأجهزة الحكومية لتوسيع وتطوير الجدول المذكور. وهكذا، وبعد تشكيل منظمة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عمدت أجهزتها المتخصصة إلى دراسة التصنيف المعمول به بهدف إجراء المقارنات الإحصائية بشكل أعمق وأكثر إفادة، وبغرض تسهيل مقارنة التيارات التجارية العالمية. وقامت الهيئة الإحصائية بمنظمة الأمم المتحدة في عام 1950 وبالتعاون مع حكومات الدول والخبراء بوضع التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية (Standard International Trade Statistics SITC -). وقد حظي هذا التصنيف بموافقة المجلس الإحصائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الدوليين وأوصت المنظمة الدولية أعضاءها باقتباسه.

ونظراً للتغيرات التي طرأت على هيكل التجارة الخارجية منذ عام 1950، وحيث وجد من المفيد أن يكون هناك صلة كاملة بين كل بند من بنود التصنيف الدولي الموحد التجارة الخارجية وبين التصنيف الصادر عن مجلس التعاون الجمركي في بروكسل، قامت منظمة الأمم المتحدة عام 1961 بتعديل التصنيف المذكور، وقد أسمته التعديل رقم (1) للتصنيف الدولي الموحد للتجارة الخارجية. والجدير بالذكر أن التصنيفين الصادرين عن الأمم المتحدة وعن مجلس التعاون الجمركي قد بنيا على أسس مختلفة. فالتصنيف الأول الصادر عن الأمم المتحدة بني على أسس إقتصادية بما يتلاءم مع حركة التجارة العالمية، مما يجعله مفيداً للتحليل التجاري والاقتصادي وإبراز خصائصهما ومكوناتهما ويعمل على تسهيل المقارنة بين الدول. أما التصنيف الثاني الذي صدر عن مجلس التعاون الجمركي، فقد وضع لغايات جمركية، وقد اقتبسته دول أوروبا الغربية آنذاك.

وفي عامي 1975 و 1986 إستدعت التغيرات التي طرأت على هيكل التجارة العالمية والتقدم التقني في تصنيف السلع إلى إجراء تغييرين على التعديل رقم (1) للتصنيف الدولي الموحد للتجارة الخارجية، وتمكن مكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة من وضع التعديلين رقمي (2) و (3). ولم تجرِ الأمم المتحدة بعد ذلك أي تعديل على التصنيف المذكور.

يخدم التصنيف التجاري عدة أغراض، أبرزها: الشؤون الجمركية والتدخل في استيعاب السلع الخارجية وسياسات التجارة الخارجية.

وتبرز الحاجة إلى تعديل التصنيف والتبويب السلعي بشكل مستمر، وذلك لدوافع عديدة أبرزها تغير بنية التجارة الخارجية العالمية وتطورها بمرور الزمن، دخول الأسواق الدولية سلع ومنتجات جديدة أو إجراء تحسينات على سلع أخرى موجودة في الأسواق، ولتبيان النمط السائد للتجارة الدولية بحيث يصبح بالإمكان الوقوف على الواقع الفعلي لإحصاءات التجارة الخارجية بشكل أكثر فائدة للتحليل الاقتصادي.

ثانياً: التصنيفات الدولية لأغراض متعددة

هناك العديد من التصنيفات المعتمدة دولياً والتي تقوم منظمة الأمم المتحدة بوضعها لأهداف وأغراض متعددة. وتلك التصنيفات منها ما هو متعلق بالتجارة أو الصناعة أو الوظائف الحكومية أو لأغراض الاستهلاك. وهناك النظام المنسّق (HS) الذي وضعته منظمة الجمارك العالمية لأغراض تجارية وجمركية. أما التصنيفات الدولية للأغراض المتعددة فهي التالية:

- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التعديل الثالث) Rve.3 (International Standard Industrial Classification - ISIC). يقسّم هذا التصنيف السلع حسب نوع النشاط الاقتصادي، ويشتمل على سبعة عشر مجموعة رئيسية، وتقسّم تلك الأقسام إلى 99 جزءً فرعياً. وقد أجري التعديل الثالث والأخير عليه في مارس 2002. ويعتبر هذا التصنيف وسيلة هامة في دراسة الأنشطة الاقتصادية في الدولة ويساعد في إجراء المقارنة الدولية للبيانات ويعزز من إجراءات تطوير الأنظمة الإحصائية الوطنية.

- التصنيف الموسّع للفئات الاقتصادية (Broad Economic Categories - BEC)، هذا التصنيف مشتق من التصنيف المعياري للتجارة الدولية SITC، والغرض منه تجميع إحصاءات التجارة الدولية ضمن مجموعات إقتصادية عريضة ولأغراض إحصائية، ولتسهيل إجراء عمليات المقارنة بين الدول. وقد تم استحداث هذا التصنيف في عام 1971، وأجري عليه تعديلين الأول عام 1976 والثاني عام 1986. ويقسّم التصنيف الموسّع للفئات الاقتصادية BEC إلى سبع مجموعات تشتمل على 63 جزءً فرعياً.

- التصنيف المركزي للمنتجات (Central Product Classification - CPC)، ويشتمل هذا التصنيف على تبويب شامل لجميع السلع والخدمات، بحيث يتضمن السلع التي هي نتاج النشاط الاقتصادي بما فيها السلع المنقولة والسلع والخدمات غير المنقولة. وقد كان الغرض

من وضع هذا التصنيف ليشكل أداة لتجميع وتبويب كافة أنواع الإحصاءات التي تتطلب تفصيلاً حول السلع. وتشمل تلك الإحصاءات الإنتاج، الاستهلاك النهائي والوسيط، تكوين رأس المال التجارة الخارجية أو الأسعار. وقد تم تطوير التصنيف المركزي للمنتجات لتعزيز التناغم فيما بين العديد من المجالات الاقتصادية والجوانب الإحصائية ذات الصلة، ولتقوية دور الحسابات القومية كأداة لتنسيق الإحصاءات الاقتصادية. هذا وقد أجري التعديل الأخير على هذا التصنيف في مارس 2002، ويشتمل على تسعة أقسام رئيسية تتضمن 99 جزءً فرعياً.

- تصنيف وظائف الحكومة (Classification of the Function of Government COFOG). يرمي هذا التصنيف إلى تقسيم المعاملات التي تقوم بها الحكومة حسب الغرض، كالإنفاق على الاستهلاك النهائي، الاستهلاك الوسيط، التكوين الإجمالي لرأس المال والتحويلات الجارية وتحويلات رأس المال، ويقسّم إلى عشرة أقسام رئيسية. وقد أجري التعديل الأخير على هذا التصنيف في عام 1999.

- تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (Classification of Individual Consumption According to Purpose - COICOP). والهدف من هذا التصنيف هو تقسيم إنفاق الاستهلاك الفردي الذي تقوم به ثلاثة قطاعات حسب الغرض منها وهي: الاستهلاك المنزلي، المؤسسات غير الربحية التي تخدم القطاع المنزلي، والحكومات، ويشتمل على أربعة عشر قسماً رئيسياً. وقد أجري التعديل الأخير على هذا التصنيف في عام 1999.

- تصنيف الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشة حسب الغرض (Classification of the Purpose of Non-Profit Institutions Serving Households - COPNI). الهدف من هذا التصنيف هو تبويب معاملات الإنفاق التي تقوم بها الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وذلك حسب الغرض منها

هنالك ثلاثة أنواع من التصنيفات: التصنيف المرجعي، التصنيف المشتق، والتصنيف المنسوب.

وهي: الاستهلاك النهائي، الاستهلاك الوسيط، التكوين الإجمالي لرأس المال والتحويلات الجارية وتحويلات رأس المال، ويقسّم التصنيف المذكور إلى تسعة أقسام رئيسية. وقد أجري التعديل الأخير عليه عام 1999.

- التصنيف المعياري للتجارة الدولية (التعديل الثالث) (Standard International Trade Classification (Rev.3) (SITC). يهدف التصنيف المعياري إلى تجميع الإحصائيات حول التجارة الدولية لكافة السلع وتعزيز إمكانية المقارنة الدولية بين مختلف دول العالم. ويعكس هذا التصنيف في هيكله المواد المستخدمة في الإنتاج، وأصل التصنيع، استخدامات السلع، أهمية السلع في التجارة الدولية، والتغيرات التكنولوجية، ويشتمل حالياً على حوالي 3121 سلعة. ويقسّم هيكل التصنيف المعياري للتجارة الدولية إلى عشرة أقسام رئيسية، وتقسّم هذه الأقسام إلى أجزاء والأجزاء إلى مجموعات ثم إلى مجموعات فرعية وتتضمن تلك المجموعات الفرعية العناصر أو السلع. ويمكن عرض هيكل

التصنيف المذكور على النحو التالي:

1. الأقسام (عددها 10).
2. الأجزاء (عددها 67).
3. المجموعات (عددها 261).
4. المجموعات الفرعية (عددها 1033).
5. العناصر (عددها 3121).

نقدم في ما يلي عرضاً للأقسام الرئيسية التي يتضمنها هذا التصنيف، وذلك على النحو التالي:

0. الأغذية والحيوانات الحية.
1. المشروبات والتبغ.
2. المواد الخام (عدا النفط).
3. النفط الخام والمواد ذات الصلة.
4. الزيوت النباتية والحيوانية، الدهون والشمع.
5. المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة.
6. السلع المصنّفة مبوبة حسب المادة.
7. المعدات وأدوات النقل.
8. سلع مصنّفة مختلفة.
9. سلع غير مصنّفة في أي من الأقسام أعلاه.

ثالثاً: النظام المنسّق لتصنيف السلع (Harmonized System - HS):

1. التعريف:

هو أسلوب دولي متعدد الأغراض لتصنيف البضائع والسلع وضع وفق أسس متفق عليها عالمياً، مما يعني أنه نظام مقبول عالمياً في مجال التصنيف التجاري. إستحدث هذا النظام بواسطة منظمة الجمارك العالمية بتاريخ 1 يناير 1988 وعدّل في الأعوام 1990، 1996 و 2001.

وقد وضع لتحقيق أهداف إحصائية واقتصادية ولتسهيل عملية التبادل التجاري. يحتوي هذا التصنيف على حوالي 5000 مجموعة من السلع،

يساعد النظام المنسق (HS) على التوحيد والانسجام بين أساليب التبادل التجاري والجمارك وتبادل بيانات التبادل التجاري الغير موثقة لتلك الأساليب، وبذلك تخفض من التكاليف المتعلقة بالتبادل التجاري الدولي.

كلّ منها معرّف برمز ذو ست خانات رقمية، مسلسلة حسب قواعد قانونية ومنطقية وخاضعة لشروط محددة جيداً للوصول إلى تصنيف موحد. يستخدم هذا النظام من قبل 190 دولة كأساس لتعرفاتهم الجمركية المضافة ولجمع إحصائيات التبادل التجاري الدولي، ويشتمل على أكثر من 98% من السلع التي يتم الاتجار بها عالمياً.

2. أهداف وأهمية النظام:

يساعد النظام المنسق (HS) على التوحيد والانسجام بين أساليب التبادل التجاري والجمارك وتبادل بيانات التبادل التجاري الغير مُوَثقة لتلك الأساليب، وبذلك تخفض من التكاليف المتعلقة بالتبادل التجاري الدولي. كما أنه مستخدم بكثرة من قبل حكومات الدول، القطاع الخاص والمنظمات الدولية لأغراض أخرى كالضرائب الداخلية، سياسات التبادل التجاري، مراقبة البضائع المحظورة، قواعد المنشأ، رسوم الشحن الإضافية، إحصائيات الشحن والمواصلات، مراقبة الأسعار، مراقبة

الحصص، إعداد الحسابات الوطنية وإجراء التحاليل والبحوث الاقتصادية. ومن هنا يمكن اعتباره لغة اقتصاد وترميز عالمية للبضائع والسلع ووسيلة لا غنى عنها في عملية التبادل التجاري الدولي. إن النظام المنسق هو تصنيف سلعي من ستة أرقام، ولكن بعض الدول وسّعته ليصبح إلى تصنيفٍ من ثمانية أرقام لأغراض التصدير وتصنيفٍ من عشرة أرقام لأغراض جمركية.

3. دور منظمة الجمارك العالمية:

تعتبر صيانة النظام المنسّق من أولويات منظمة الجمارك العالمية، حيث يشمل ذلك خطوات لضمان التعريف والتفسير الموحّد لهذا النظام والتحديث الدوري في ظل التطور التقني والتغيرات التي يشهدها العالم في أساليب التبادل التجاري. وتدير منظمة الجمارك العالمية هذا العمل بواسطة لجنة النظام المتناسق التي تعيد النظر وتتفحص السياسة، تتخذ القرارات في استفسارات التصنيف، تعمل على فض المنازعات وإعداد التعديلات والتنقيحات التوضيحية، كما تعد التعديلات لتحديث هذا النظام ما بين كل 4 إلى 6 سنوات.

4. العلاقة بين النظام المنسّق وجدول التعريفة الجمركية:

يعتبر النظام المنسّق عنصراً هاماً من عناصر جداول التعريفة الجمركية، حيث يشكّل هذا النظام أساس الجداول المبوبة لأصناف السلع الواردة في جداول التعريفة الجمركية. وتسمى التعريفة الجمركية التي تعتمد على النظام المنسّق في جداولها بالتعريفة الجمركية المنسّقة، وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يمنع الدول المطبقة له من استحداث بنود فرعية محلية بعد الخانة السادسة لتلبية متطلبات سياساتها المالية أو الاقتصادية أو غيرها.

5. مفهوم التصنيف للأغراض الجمركية:

التصنيف للأغراض الجمركية هو تحديد صنف البضاعة وإيجاد رمز النظام المنسّق لها وفقاً لجداول التعريفة الجمركية المنسّقة، تمهيداً

التصنيف للأغراض الجمركية هو تحديد صنف البضاعة وإيجاد رمز النظام المنسق لها تمهيداً لتحديد نسبة الرسوم الجمركية المفروضة عليها واحتسابها لغايات إدخال البيانات المتعلقة بها في إحصاءات التجارة الخارجية.

لتحديد نسبة الرسوم الجمركية المفروضة عليها واحتسابها، ولغايات إدخال البيانات المتعلقة بها في إحصاءات التجارة الخارجية. كما يستخدم لغايات أخرى مثل تطبيق أحكام المنع والتقييد وتطبيق قواعد المنشأ والاتفاقيات التجارية التفضيلية. وينبغي تصنيف السلع المنظم بها بيانات جمركية على النحو التالي:

1. الوضع في الاستهلاك المحلي (إستيراد).
2. الإدخال المؤقت (إستيراد مؤقت).
3. إعادة التصدير.
4. إعادة التصدير المؤقت.
5. العبور (الترانزيت).
6. التصدير (للمنتجات الوطنية).

6. مسؤولية تصنيف البضائع:

على صاحب العلاقة أو من يمثله عند تخليص البضاعة أن يقدم بياناً جمركياً تفصيلياً يتضمن جميع البيانات والمعلومات، ومن ضمن هذه المعلومات وصف البضاعة ورمز النظام المنسّق (بند التعريفة)، ولكن مسؤولية التحقق من صحة هذا الرمز المنسّق هي من مسؤوليات موظف الجمارك ومن صلاحياته القيام بإجراء التعديل ووضع رمز النظام المنسّق الصحيح، بما يتفق وواقع البضاعة إذا ما كان الرمز المثبت من قبل صاحب العلاقة غير صحيح.

7. حل الخلافات:

يساعد النظام المنسّق في حلّ الخلافات التي قد تنشأ بين سلطات الجمارك والأطراف الأخرى، مما يسهّل بالتالي عملية التبادل التجاري الدولي. وحيث أن كافة السلع تقع تحت تصنيفات واضحة يمكن عندها تحديد الرسوم الجمركية بسهولة، وعليه فإن التصنيف السلعي هو عملية دقيقة جداً. ومن الممكن أن تكون نفس السلعة عرضة لرسوم جمركية مختلفة بين دولة وأخرى، فالنظام المنسّق لن يتدخل لحلّ هكذا خلاف، ولكنه يتدخل من الناحية التقنية الصرفة لتصنيف سلعة معينة ووضعها ضمن العنوان التابعة له. ولذا، قامت منظمة الجمارك العالمية بتشكيل لجنة لحلّ الخلافات الدولية بهذا الشأن، وقد ساهمت في حلّ الكثير من الخلافات لتاريخه، مما حقق تناسقاً في التصنيف وضمان الشفافية اللازمة للنظام المنسّق.

8. التطبيق من قبل الدول النامية:

يجوز لأي دولة نامية متعاقدة أن ترجئ تطبيقها لبعض أو جميع البنود الفرعية للنظام المنسّق للفترة التي تراها لازمة، مع مراعاة شكل تجارتها الدولية أو مصادرها الإدارية. وتوافق أي دولة نامية تختار هذا النظام بذل قصارى جهدها لتطبيقه بالكامل خلال 5 سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ بالنسبة لها، أو خلال أي فترة أخرى قد تراها ضرورية. وعلى الدول المتقدمة المتعاقدة تزويد الدول النامية بالمساعدة الفنية عند الطلب وفقاً لشروط يتفق عليها الطرفان تتعلق بتدريب موظفيها وتقديم المساعدة والمشورة لها.

9. ترتيب السلع في النظام المنسّق:

يتم ترتيب السلع في النظام المنسّق (HS) إستناداً إلى درجة التصنيع التي لحقت بهذه السلع وذلك على النحو التالي:

1. مواد خام.
2. منتجات نصف مصنّعة.
3. منتجات جاهزة، ويتم توزيعها ضمن المجموعات التالية: المملكة الحيوانية، المملكة النباتية، الثروات الطبيعية، والمنتجات الصناعية.

10. هيكل النظام المنسّق:

لقد تم هيكلة قوائم النظام المنسّق بشكل منطقي وحسب النشاط الاقتصادي أو المواد المكّونة له. وقد جاء على الشكل التالي:

- أقسام Sections (21 قسماً).
- الأقسام إلى فصول Chapters (97 فصلاً).
- الفصول إلى عناوين Headings (1250 عنواناً).

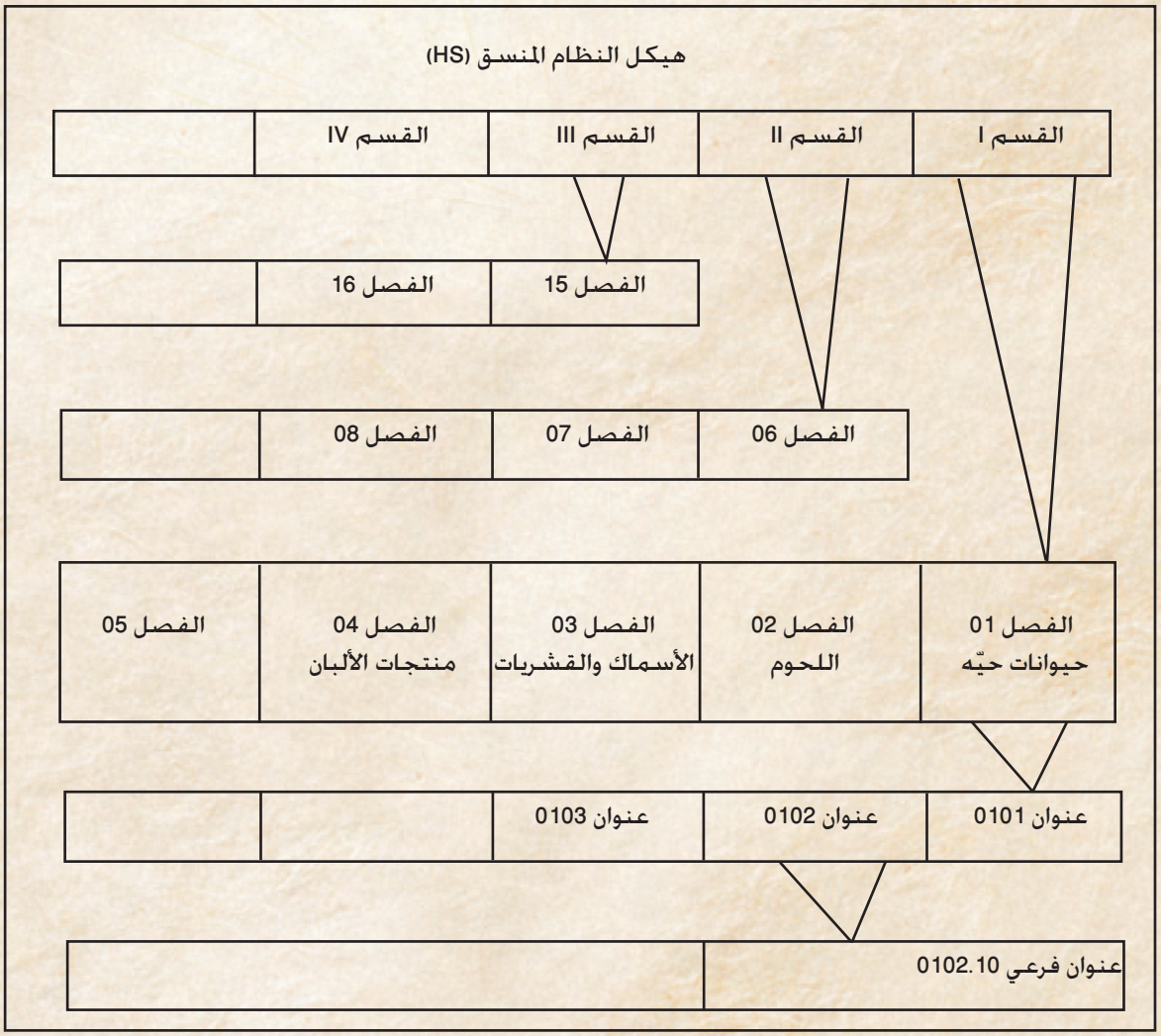

- **العنـــاوين إلى عنـاوين فرعيـــة Sub- Headings (5000 عنـــــــوان فرعي).**

وهكذا، فقد جاء بند الحيوانات والمنتجات الحيوانية في زمرة واحدة، والآلات والتطبيقات الآلية التي تجمع عادةً حسب الوظيفة قد جاءت في زمرة أخرى. أما بالنسبة للفصول التي تم تصنيفها حسب المواد الخام، فقد استخدم الهيكل العمودي، حيث صنّفت المواد وفقاً لدرجة إتمام العملية عليها، ويمكن أن تصنّف المواد أيضـــاً وفقاً للاستعمال أو الوظيفـــة.

وقد جاء ترقيم هيكل النظام المنسّق على النحو التالي:

- **الرقمـين الأول والثاني من اليسار يمثلان رمـز الفصل.**
- **الرقمـين الثـالث والـرابع مـن اليسـار يمثـلان العنوان الرئيسي.**
- **الرقمـين الخامـس والسادس من اليسار يمثلان العناوين الفرعية، فإذا كان الرقم السادس (0) يبدأ العنوان الفرعي بشرطة (-) وإذا كان رقماً آخراً فيبدأ العنوان الفرعي بشرطتين (--).**
- **الرقمين السـابع والثـامن مـن اليسـار**

يمثلان الفقرات الفرعية المحلية، فإذا كان الرقم الثامن (0) تبدأ الفقرة الفرعية بثلاث شرطات (---)، وإذا كان رقماً آخراً فتبدأ الفقرة الفرعية المحلية بأربعة شرطات (----).

رابعاً: الخطوات المتبعة لتصنيف السلع في جدول النظام المنسق

1. ينبغي معرفة طبيعة السلعة ومواصفاتها قبل البدء بعملية تصنيف السلع، وذلك أخذاً في الاعتبار المعايير التالية:

- الوصف: يجب تعريف السلعة تعريفاً ملائماً، باعتبار ذلك ضرورياً جداً لعملية التصنيف، ويتم ذلك من خلال:
  - الإطلاع على الوثائق المرفقة بالسلع والبيان الجمركي والنشرات التركيبية والتقارير المخبرية متى ما كان ذلك مناسباً.
  - الإطلاع على: عينة، كتالوج، صورة، ...
  - الكشف والمعاينة للبضائع يعتبر ضرورياً في كثير من الحالات.
  - إستشارة أصحاب الخبرة والاختصاص.
- المكونات والمواصفات الفنية: حيث تلعب المكونات والمواصفات الفنية للسلع دوراً هاماً في تصنيفها، حيث تصنف السلع في أحيان كثيرة حسب المادة المصنوعة منها، ويمكن أن تؤدي إضافة مادة ما إلى سلعة معينة إلى تغيير رمز النظام المنسّق.
- الحالة التي تقدم بها للجمارك: حيث يتم الأخذ بهذا الأساس لتصنيف عدد لا بأس به من السلع التي يتغير رمز النظام المنسّق لها إذا ما تغيرت حالتها، مثل التغليف بعبوات مهيأة للبيع بالتجزئة كالخيوط والأدوية ومواد التجميل. وهناك بعض الأصناف التي يختلف تصنيفها إذا ما وردت بشكل أطقم عنها إذا ما وردت منفصلة.
- درجة التصنيع: يحدد النظام المنسّق درجة التصنيع لتصنيف المنتجات الصناعية، حيث يتم تقسيم درجات التصنيع إلى مستويات عدة، مثل:
  - مواد خام: مثل خامات الحديد.
  - مواد غير مشغولة: مثل سبائك الحديد.
  - منتجات نصف جاهزة: مثل صفائح الحديد.
  - منتجات جاهزة: مثل أثاث مصنوع من الحديد.
- الوظيفة أو الاستخدام: يعتمد النظام المنسّق على صفة الوظيفة لتصنيف المنتجات الصناعية ولاسيما الآلات والمعدات. كما يعتمد الاستخدام لتصنيف المادة: فمثلاً، يختلف تصنيف المادة الواحدة حسب استخدامها إذا ما كانت تستخدم لتغذية الحيوانات عنها إذا ما كانت تستخدم لتغذية الإنسان. ويختلف تصنيف المادة إذا ما كانت تستخدم كأدوية عنها إذا ما كانت

تستخدم كمواد تجميل.

2. إستخدام فهرس النظام المنسّق

- الـرجوع إلى فهـرس النظـام المنسـّق واختيـار القسم المناسب.
- تحديد رقم الفصل المناسب.
- الإطلاع على الملاحظات ذات العلاقة :
  - ملاحظات القسم.
  - ملاحظات الفصل.
  - ملاحظات العنوان الفرعي.

3. ينبغي اتباع الخطوات التالية :

- تحديد العنوان الرئيسي المناسب من أربع خانات.
- إذا ما كان هناك أكثر من عنوان رئيسي، فإنه يتم تحديد العنوان الرئيسي المناسب باللجوء إلى القواعد العامة لتفسير النظام المنسّق (القواعد من 1 إلى 5) واستبعاد العناوين الرئيسية غير المحتملة.
- تحديد العنوان الرئيسي المناسب من ستة خانات/ رمز النظام المنسّق (إذا كان العنوان الرئيسي غير مجزأ).
- إذا كان العنوان الرئيسي المناسب مجزءاً إلى عناوين فرعية، فإنه يتم عندئذٍ تحديد العنوان الفرعي المناسب ذو الشرطة (-) الواحدة/ رمز النظام المنسّق.
- إذا ما كان هناك أكثر من عنوان فرعي ذو شرطة (-) واحدة محتمل، فإنه يتم تحديد العنوان الفرعي المناسب ذو الشرطة الواحدة باللجوء إلى القواعد العامة لتفسير النظام المنسّق (القواعد من 1 إلى 5) ووفقاً لأحكام القاعدة 06 مع استبعاد العناوين الفرعية غير المحتملة.
- إذا ما كان العنوان الفرعي ذو الشرطة الواحدة (-) مجزأ على عناوين فرعية أخرى بشرطتين (--) فإنه يتم تحديد العنوان الفرعي المناسب ذو الشرطتين/ رمز النظام المنسّق).
- إذا ما كان هناك أكثر من عنوان فرعي ذو شرطتين (--) محتمل، فإنه يتم تحديد البند الفرعي المناسب ذو الشرطتين، باللجوء إلى القواعد العامة لتفسير النظام المنسّق (القواعد من 1 إلى 5) ووفقاً لأحكام القاعدة 06.
- يتم استبعاد العناوين الفرعية ذات الشرطتين (--) الغير المحتملة، ولا يجوز المقارنة بين العناوين إذا لم تكن من نفس المستوى.
- بذلك يتحدد رقم النظام المنسّق للسلعة والمكون من ستة خانات.

4. إذا كانت هناك تفريعات محلية أو إقليمية معتمدة (بعد الخانة السادسة)، فإنه يجب تحديد العنوان الفرعي المحلي المناسب، بعد كل هذا، فإنه يفترض تحديد رمز النظام المنسّق المناسب من ستة خانات أو أكثر حسب واقع الحال.

خامساً: العرض المفصّل للتصنيف التجاري: النظام المنسّق HS:

القسم I: خمسة فصول (1-5) [الحيوانات الحية، المنتجات الحيوانية]:

الفصل (1)	الحيوانات الحية.
الفصل (2)	اللحوم وبقايا اللحوم الصالحة للأكل.
الفصل (3)	الأسماك والقشريات، الرخويات والحيوانات اللافقارية المائية الأخرى.
الفصل (4)	منتجات الألبان، بيض الطيور، العسل الطبيعي، منتجات الطعام ذات المنشأ الحيواني غير المصنفة في مكان آخر.
الفصل (5)	المنتجات ذات المنشأ الحيواني غير المصنفة في مكان آخر.

القسم II: تسعة فصول (6-14) [المنتجات النباتية]:

الفصل (6)	الأشجار الحية والنباتات الأخرى، لب الأشجار، الجذور، الزهور ونباتات الزينة.
الفصل (7)	النباتات الصالحة للأكل وبعض الجذور والأدران.
الفصل (8)	الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ.
الفصل (9)	القهوة والشاي والمتة والبهارات.
الفصل (10)	الحبوب.
الفصل (11)	منتجات صناعة المطاحن، النشا، الشعير، الأنسولين، غراء القمح.
الفصل (12)	البذور الزيتية، والفواكه الزيتية، الحبوب المتنوعة، البذور والفواكه، النباتات الصناعية والطبية، القش والأعلاف.
الفصل (13)	الصمغ، العلك، الراتينجات والمستخلصات والمصول النباتية الأخرى.
الفصل (14)	المواد النباتية المجدولة، والمنتجات النباتية غير المصنفة في مكان آخر.

القسم III: فصل واحد (15) [الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومشتقاتها والدهون المعدة للأكل والشمع الحيواني ،النباتي]:

الفصل (15)	الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومشتقاتها والدهون المعدة للأكل والشمع الحيواني والنباتي.

القسم IV: تسعة فصول (16-24) [المواد الغذائية والمشروبات والمشروبات الروحية والخل، والتبغ وبدائل التبغ المتبقية]:

الفصل (16)	تحضير اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية الأخرى.
الفصل (17)	السكر والحلويات.
الفصل (18)	الكاكاو والمستحضرات منه.
الفصل (19)	مستحضرات الحبوب، الأزهار، النشاء والحليب ومنتجات المعجنات.
الفصل (20)	مستحضرات الخضروات والفواكه والمكسرات والأجزاء الأخرى من النباتات.
الفصل (21)	المستحضرات الصالحة للأكل الأخرى.
الفصل (22)	المشروبات والكحوليات والخل.
الفصل (23)	المخلفات والعوادم من الصناعات الغذائية، العلف الحيواني المحضر.
الفصل (24)	التبغ وبدائل التبغ المصنعة.

القسم V: ثلاثة فصول (25-27) [المنتجات المعدنية]:

الفصل (25)	الملح، السلفور، التربة والأحجار، مواد الجص، الكلس والاسمنت.
الفصل (26)	المعادن النفيسة، صهارة المعادن، الرماد البركاني.
الفصل (27)	الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والثروات البرية والشمع المعدني.

القسم VI : إحدى عشر فصلاً (28-38) [البلاستيك وما إلى ذلك، المطاط والمواد من ذلك المصدر]:

الفصل (28)	المواد الكيميائية غير العضوية، المركبات العضوية وغير العضوية في المعادن الثمينة، الأحجار الكريمة، العناصر المشعة والنظائر.
الفصل (29)	الكيمياويات العضوية.
الفصل (30)	المنتجات الصيدلانية.
الفصل (31)	المخصبات
الفصل (32)	الدباغة ومستخلصات الصباغة ومشتقاتها والأصباغ والخضاب والملونات الأخرى، الدهانات والورنيش والمعجون والصمغ والأحبار.
الفصل (33)	الزيوت العطرية، الراتينجينات، العطور، مستحضرات التجميل والزينة.
الفصل (34)	الصابون ومستحضرات التنظيف العضوية، مستحضرات الغسيل، مستحضرات التزييت، الشموع الاصطناعية، ومستحضرات الشمع، مستحضرات التلميع، الشموع والمواد المشابهة، معاجين النمذجة، شمع الأسنان مستحضرات الأسنان والجص الأساسي.
الفصل (35)	المستحضرات البروتينية، النشاء المعدل، الصمغ.
الفصل (36)	المتفجرات، الألعاب النارية، الكبريت والفتيل، الأحجار والمعادن الخليطة وبعض المستحضرات القابلة للاختراق.
الفصل (37)	سلع التصوير والسينما.
الفصل (38)	سلع كيميائية متنوعة.

القسم VII: فصلان (39-40) [البلاستيك وما إلى ذلك، المطاط والمواد من ذلك المصدر]:

الفصل (39)	البلاستيك والمواد المصنوعة منه.
الفصل (40)	المطاط والمواد المطاطية.

القسم VIII: ثلاثة فصول (41-43) [الجلود الخام، الجلود والفراء والمواد المصنوعة منها، السروج وأجهزة الخيل، سلع السفر، حقائب اليد، حقائب السفر وما شابهها، مواد إحشاء ومفرزات الحيوانات (عدا مفرزات الحرير)]:

الفصل (41)	الجلود الخام (عدا الفراء) والجلود.
الفصل (42)	المواد الجلدية، السروج وأجهزة الخيل، سلع السفر، حقائب اليد وحقائب السفر والحاويات المشابهة، مواد إحشاء ومفرزات الحيوانات (عدا مفرزات الحرير).
الفصل (43)	الفراء والفرو الاصطناعي، والمصنوعات المصنوعة منه.

القسم IX: ثلاثة فصول (44-46) [الخشب والمواد الخشبية والفحم الخشبي، الفلين والمواد المصنوعة منه، الصناعات من القش ومن الحلفا والنجيلة والمواد المجدولة الأخرى والسلال، اصناف الخيرزان المجدولة]:

الفصل (44)	الخشب والمواد الخشبية والفحم الخشبي.
الفصل (45)	الفلين والمواد المصنوعة منه.
الفصل (46)	الصناعات من القش ومن الحلف والنجيلة والمواد المجدولة الأخرى، السلال، أصناف الخيرزان المجدولة.

القسم X: ثلاثة فصول (47-49) [لباب الخشب والمواد السيلولوزية الليفية الأخرى، مخلفات وبقايا الورق والكرتون، الورق والكرتون والمواد المصنوعة منه]:

الفصل (47)	لباب الخشب والمواد السيلولوزية الليفية الأخرى، مخلفات وبقايا الورق والكرتون.
الفصل (48)	الورق والكرتون والمواد المصنوعة من اللباب أو الورق أو الكرتون.
الفصل (49)	الكتب المطبوعة، ورق الصحف، الصور والمنتجات الأخرى لصناعة الطباعة، المخطوطات والمطبوعات والمخططات.

القسم XI: أربعة عشر فصلاً (50-63) [المنسوجات والمواد النسيجية]:

الفصل (50)	الحرير.
الفصل (51)	الصوف، الشعر الناعم والخشن للحيوانات، شعر الخيل، الغزل والألياف المحيكة.
الفصل (52)	القطن.
الفصل (53)	الألياف النسيجية النباتية الأخرى، غزول الورق والألياف المحيكة من الورق.
الفصل (54)	الخيوط المصنوعة باليد.
الفصل (55)	ألياف الأسلاك المصنوعة باليد.
الفصل (56)	مواد الحشو، اللباد والمواد غير المحيكة، غزول خاصة، خيوط القنب، الحبال، الأسلاك والمواد المصنوعة من الحبال.
الفصل (57)	السجاد وغيرها من نسيج تغطية الأرضيات.
الفصل (58)	ألياف محيكة خاصة، الألياف النسيجية المجدولة، الأربطة والمشدات
الفصل (59)	ألياف نسيجية مشمعة أو مطلية أو مصفحة، المواد النسيجية الملائمة للاستعمال الصناعي
الفصل (60)	الألياف المحبوكة أو الكروشيه.
الفصل (61)	مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكروشيه.
الفصل (62)	مواد اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكروشيه.
الفصل (63)	مواد نسيجية أخرى، ملابس دافئة ومواد نسيجية للتدفئة، الخرق والستائر.

القسم XII: أربعة فصول (64-67) [الأحذية، أغطية الرأس، مظلات، مظلات شمسية، عصي المشي، قضبان المقاعد، السياط، مقبض السوط، والأجزاء المصنوعة منها، الريش المحضر والمواد المصنوعة منها، الزهور الصناعية، مواد الشعر البشري]:

الفصل (64)	الأحذية، واقيات الساق وما شابه، أجزاء تلك المواد.
الفصل (65)	أغطية الرأس والأجزاء المصنوعة منها.
الفصل (66)	المظلات والمظلات الشمسية، عصي المشي، عصي المقاعد، السياط والأجزاء المصنوعة منها.
الفصل (67)	الريش المحضر والمواد المصنوعة منها، الزهور الصناعية، مواد الشعر البشري.

القسم XIII: ثلاثة فصول (68-70) [مواد الأحجار والجص، والاسمنت والابستوس، والميكا والمواد المشابهة، منتجات السيراميك، الزجاج والآنية الزجاجية]:

الفصل (68)	مواد الأحجار والجص والاسمنت والابستوس والميكا والمواد المشابهة.
الفصل (69)	منتجات السيراميك
الفصل (70)	الزجاج والآنية الزجاجية.

القسم XIV: فصل واحد (71) [اللالىء الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة من ما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية]:

الفصل (71)	اللالىء الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة من ما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية.

القسم XV: إثنى عشر فصلاً (72-83) [المعادن الأساسية والمواد المصنوعة منها]:

الفصل (72)	الحديد والصلب.
الفصل (73)	المواد المصنوعة من الحديد والصلب.
الفصل (74)	النحاس والمواد المصنوعة منه.
الفصل (75)	النيكل والمواد المصنوعة منه.
الفصل (76)	الألمنيوم والمواد المصنوعة منه.
الفصل (77)	محجوز لاستعمالات ممكنة مستقبلياً في النظام المتناسق.
الفصل (78)	الرصاص والمواد المصنوعة منه.
الفصل (79)	الزنك والمواد المصنوعة منه.
الفصل (80)	القصدير.
الفصل (81)	معادن أساسية أخرى، والمواد المصنوعة منه.
الفصل (82)	الأدوات، والآلات، سكاكين، معالق، وشوك، من المعادن الأساسية والأجزاء المصنوعة من المعادن الأساسية.
الفصل (83)	المواد المتنوعة من المعادن الأساسية.

القسم XVI: فصلان (84-85) [الآلات والتطبيقات الآلية، التجهيزات الكهربائية، والقطع المصنوعة منها، مسجلات الصوت، مسجلات الصوت والصور التلفزيونية ونسخها والأجزاء والاكسسوارات لمثل هذه المواد]:

الفصل (84)	المفاعلات النووية، والمراجل، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها.
الفصل (85)	الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها، مسجلات الصوت والنسخ، تسجيلات الصوت والصور التلفزيونية ونسخها والأجزاء والاكسسوارات لمثل هذه المواد.

القسم XVII: أربعة فصول (86-89) [العربات، الطائرات، المراكب وما يتعلق بها من تجهيزات النقل]:

الفصل (86)	عربات الترام والقاطرات، والمعدات الدارجة، والقطع المصنوعة منها وناقلات السكك الحديدية والوصلات والأجزاء المتماشية معها والمصنوعة منها، تجهيزات إشارات المرور وما إليها (بما فيها تلك الآلية والكهربائية).
الفصل (87)	العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها.
الفصل (88)	الطائرات، مركبات الفضاء والأجزاء المصنوعة لها.
الفصل (89)	البواخر والمراكب والهياكل الطافية.

القسم XVIII: ثلاثة فصول (90-92) [أدوات التصوير البصري، والسينمائي، والقياس، والفحص والتدقيق والأدوات الطبية والجراحية، الساعات، الأدوات الموسيقية، والأجزاء والمكملات لها]:

الفصل (90)	أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس والفحص والتدقيق والآلات الطبية والجراحية والأجزاء والاكسسوارات التابعة لها.
الفصل (91)	الساعات والبندولات والأجزاء الخاصة بها.
الفصل (92)	الأدوات الموسيقية والأجزاء العائدة لهذه المواد والاكسسوارات.

القسم XIX: فصل واحد (93) [السلاح والذخيرة والأجزاء والاكسسوارات العائدة لها]:

الفصل (93)	السلاح والذخيرة والاكسسوارات العائدة لها

القسم XX: ثلاثة فصول (94-96) [المواد المصنعة المختلفة]:

الفصل (94)	الأثاث، الأسرة، المفارش ، حاملات المفارش، الوسائد وما شابهها من الأثاث المحشو، المصابيح وعناصر الإضاءة المماشية لها غير الداخلة في مكان آخر، الإشارات الضوئية، لوحات الأسماء المضيئة وما يشبهها، الأبنية المسبقة الصنع.
الفصل (95)	الدمى والألعاب وأدوات الألعاب الرياضية والأجزاء والاكسسوارات التابعة لها.
الفصل (96)	مواد مصنعة مختلفة.

القسم XXI: فصل واحد (97) [أعمال الفن وقطع الديكور والانتيكات]:

الفصل (97)	أعمال الفن، وقطع المجموعات والانتيكات.

علاقة منظمة التجارة العالمية بالنظام المنسّق وبمنظمة الجمارك العالمية

لم يكن هناك ضمن بنود الجات كما لا يوجد اليوم ضمن قوانين منظمة التجارة العالمية أي إلزام لأعضائها باعتماد النظام المنسّق أو تطبيق أية تغييرات لاحقة. ولكن الإلزام الوحيد للأعضاء المنتسبين إلى منظمة التجارة العالمية هو ضرورة إبقاء النص الأساسي لجداول التعرفة محدثاً ومتناسباً مع التعريفة الجمركية الوطنية. والحقيقة أن النظام المنسّق لم يتم تطويره برعاية منظمة التجارة العالمية، ولكن جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تقوم باستخدامه.

والجدير بالذكر أنه يوجد علاقة متينة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية بخصوص أي نقاش يتعلق بالنظام المنسّق. فمنظمة التجارة العالمية تشارك بصفة مراقب في الجلسات المتعلقة بالنظام المنسّق، كما يقوم ممثل لمنظمة الجمارك العالمية بحضور اجتماعات بعض لجان منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب.

مثال على التصنيف السداسي للسلع وفقاً للنظام المنسّق HS

القسم الحادي عشر (11) أربعة عشر فصلاً (63-50) [المنسوجات والمواد النسيجية]

50 حرير طبيعي

5001 شرانق دود الحرير صالحة للحل

5002 حرير خام- غير مفتول

5003 فضلات حرير غير ممشطة أو مسرّحة

- 5003.10 فضلات حرير غير مندوفة
- 5003.90 فضلات حرير أخرى

5004 غزل أو خيوط من حرير طبيعي غير مهيأة للبيع بالتجزئة

5005 خيط مغزول من حرير طبيعي غير مهيأة للبيع بالتجزئة

5006 خيوط من حرير ومن مشتقاته الأخرى

5007 نسيج حرير

- 5007.10 نسيج حرير
- 5007.20 أنواع نسيج أخرى تحتوى على 85% .
- 5007.90 أنواع نسيج أخرى من حرير.

المراجع العربية

- خضر، حسّان (2004)، "التصنيف التجاري" محاضرة ضمن برنامج تحليل أداء التجارة الخارجية، خلال الفترة 3/13 – 2004/3/17، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، تصنيف التجارة الخارجية لدولة الكويت، منبثق عن التعديل رقم (3)، التصنيف الدولي الموحّد للتجارة الخارجية الصادر عن الأمم المتحدة والمعد لعام 1987، الكويت.
- موقع جمارك أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة على شبكة الإنترنت www.auhcustoms.gov.ac .
- موقع جمارك المملكة العربية السعودية على شبكة الإنترنت www.saudi-customs.net .
- موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت www.un.org .
- موقع مركز تنمية الصادرات السعودية على شبكة الإنترنت www.sedec.org.sa .
- موقع منظمة الجمارك العالمية على شبكة الإنترنت www.wcoomd.org .

المراجع الإنجليزية

- United Nations (1986). "Standard International Trade Classification (Revision 3)". Statistical Papers. Series M. No. 34/Rev. 3. New York.
- Folstar Custom Training (2002). Web Based Course on the Harmonized System. Exclusive Training Document (www.Flostar.com).
- Hoffmann. E. and Chamie. M. (1999). "Standard Statistical Classifications: Basic Principles". a paper based on four papers presented at the Third Meeting of the Expert Group on International Economic and Social Classification (New York. 1-3 Dec. 1997). (http://unstats.un.org/unsd/class/family/bestprac.pdf).

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون

منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيظي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
العدد المقبل		
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون